

تطوير دور مراجع الحسابات لتحقيق التنمية الاقتصادية الدكتور/ ناصر خليفة عبد المولى سعيد (*)

مقدمة:

تسعى الدول جاهدة لتحقيق التنمية الاقتصادية وذلك من خلال العديد من الأساليب والخطط التي تكفل تحقيق رفاهية المجتمع وتقدمه في جميع المجالات وذلك في ضوء الإمكانيات المتاحة بعد استغلالها الاستغلال الأمثل سواء كانت إمكانيات مادية أو بشرية .

ويلعب مراجع الحسابات دوراً هاماً في تحقيق التنمية الاقتصادية وذلك من خلال ما يقوم به من فحص فني محايد للقوائم المالية التي تعدها المنشآت وفي سبيل ذلك يقوم بفحص الخطط التي أعدتها تلك المنشآت وما قامت به من أنشطة لتحقيق هذه الخطط (أو الأهداف الواردة في الخطط)، كما يقوم المراجع بالتأكد من أن المنشأة عند قيامها بالأنشطة اللازمة لاستغلال مواردها الاستغلال الأمثل لم تخالف القوانين أو القواعد السائدة، وبذلك فهو يساهم في محاربة الفساد الإداري الذي يعد أحد الأسباب الرئيسية المؤثرة في برامج التنمية الاقتصادية.

ويلاحظ أن المراجع وهو يؤدي هذا الدور يواجه العديد من المعوقات التي تتسبب في عدم قيامه بهذا الدور على الوجه الأكمل يستوي في ذلك المراجع الداخلي والمراجع الخارجي، فالمراجع الداخلي قد لا يتمتع بالاستقلال الذي يمكنه من التقرير الموضوعي عن عمليات المنشأة وأنشطتها نظراً لعلاقته وتبعيته للإدارة، أما المراجع الخارجي فهناك العديد من المعوقات التي تؤثر على دوره في التقرير اللازم عن أنشطة وأعمال المنشأة بالشكل الذي يخدم عملية التنمية الاقتصادية ومن هذه العوامل ما يلي :

أولاً : عدم وجود الاستقلال الكافي لمراجع الحسابات نظراً لتأثره بالعديد من المؤثرات ومنها :

- ١- ضغوط الإدارة على مراجع الحسابات وربط تجديد تعيينه أو عزله بمدى استجابته لرغبات الإدارة المؤثرة بالطبع على صدق وعدالة القوائم المالية .
 - ٢- عدم وجود لجان مراجعة تكفل الاستقلال المطلوب لمراجع الحسابات .
- ثانياً : حصر دور مراجع الحسابات في التقرير عن مدى سلامة القوائم المالية وعدم دخوله في العديد من المجالات التي نرى أنها هامة لتحقيق التنمية الاقتصادية ومنها :

- ١- إعداد التنبؤات أو الشهادة بصدقها .
 - ٢- إعداد ومراجعة الموازنات التخطيطية .
 - ٣- تقييم الدور الاجتماعي للمنشآت .
 - ٤- تقييم التزام المنشأة بالمتطلبات البيئية .
- ثالثاً : عدم اهتمام الكثير من المنشآت بعملية المراجعة إلا إذا كانت إلزامية .
- رابعاً : عدم وجود الوعي الكافي لدى مستخدمي القوائم المالية بأهمية مراجعة ما ورد بها من بيانات وعدم إصرار مستخدمي تلك القوائم برفع دعاوي قضائية على المراجع في حالة ثبوت عدم صدق ما ورد بها من بيانات اتخذت على أساسها قرارات غير صحيحة وحدوث أضرار جسيمة لهم، وبالطبع سوف يؤثر ذلك سلباً على عملية التنمية الاقتصادية.

مشكلة البحث:

يتضح مما سبق أن هناك حاجة ماسة لتطوير دور مراجع الحسابات بحيث يخدم ذلك عملية التنمية الاقتصادية وهذا هو موضوع البحث الذي سيركز على وضع تصور مقترح لتطوير دور مراجع الحسابات ليخدم عملية التنمية باعتبارها أحد الأهداف الأساسية التي تسعى إليها جميع الدول .

أهداف البحث :

تتلخص أهداف هذا البحث فيما يلي :

١- إظهار دور مراجع الحسابات وتطوير هذا الدور لتحقيق التنمية الاقتصادية .

٢- اقتراح مجموعة من المعايير والأساليب التي تكفل تطوير دور مراجع الحسابات الداخلي والخارجي لتحقيق التنمية الاقتصادية .

٣- بيان معوقات دور مراجع الحسابات عن تحقيق التنمية الاقتصادية .

أهمية البحث :

ترجع أهمية هذا البحث إلى ما يلي :

١- حاجة الدول بصفة عامة و الدول النامية بصفة خاصة إلى التنمية الاقتصادية المعتمدة على بيانات سليمة ودقيقة تم مراجعتها .

٢- الدور الإيجابي و الهام الذي يمكن أن يقوم به مراجع الحسابات الداخلي والخارجي في تحقيق التنمية الاقتصادية .

فروض البحث:

يقوم البحث على فرض أساسي وهو أن إزالة المعوقات التي تواجه مراجع الحسابات سيفيد في تحقيق التنمية الاقتصادية .

منهج البحث:

يقوم البحث على منهجين أساسين وهما :

أولاً: المنهج الاستنباطي وفيه يتم الاعتماد على ما كتب في مجال الاقتصاد بصفة عامة وفي مجال المراجعة بصفة خاصة لاستنباط الدور الذي يمكن أن يقوم به مراجع الحسابات لتحقيق التنمية الاقتصادية .

ثانياً: المنهج الاستقرائي وفيه يتم استقراء واقع مهنة المحاسبة والمراجعة لبيان مدى إمكانية قيامها بالدور المنوط بها لتحقيق التنمية الاقتصادية .

خطة البحث :

لتحقيق أهداف البحث سوف يتم تبويبه على النحو التالي :

- الفصل الأول: دور مراجع الحسابات في تحقيق التنمية الاقتصادية .
- الفصل الثاني: معوقات دور مراجع الحسابات عن تحقيق التنمية الاقتصادية
- الفصل الثالث: التطوير المقترح لدور مراجع الحسابات لتحقيق التنمية الاقتصادية
- الخلاصة والنتائج والتوصيات .



الفصل الأول

دور مراجع الحسابات في تحقيق التنمية الاقتصادية

مفهوم التنمية الاقتصادية:

تمثل التنمية محوراً أساسياً لاهتمام المشتغلين بالعلوم الاجتماعية بصفة عامة و في مجال الاقتصاد بصفة خاصة و المهتمين بالقضايا الأساسية للمجتمع و الذين يرغبون في التغلب على فجوة التخلف و المشكلات القائمة ^(١).

ولقد تعددت مفاهيم التنمية الاقتصادية وحدث خلط بينها وبين بعض المفاهيم الأخرى المشابهة مثل التغيير و التطور وغيرها ^(٢)، ففي تعريف هيئة الأمم المتحدة في عام ١٩٥٦م عرفت التنمية بأنها: العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين و الحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية و لمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة و المساهمة في تقدمها قدر المستطاع ^(٣). وهناك تعريفات أخرى ركزت على خصائص التنمية الاقتصادية وأهدافها ومنها:

- ١- التنمية الاقتصادية عبارة عن إجراءات وعمليات متتالية مستمرة يقوم بها الإنسان من أجل عمل تغيير مقصود لإشباع حاجاته ^(٤).
- ٢- التنمية الاقتصادية هي الاستخدام الأمثل للموارد المحدودة للقضاء على الفقر وزيادة الدخل وإشباع الحاجات الأساسية وهذا يتطلب تغييراً جذرياً في نظامي الإنتاج و التوزيع ^(٥).
- ٣- التنمية الاقتصادية عملية يشترك فيها جميع أعضاء المجتمع و يبذلون جهداً جماعياً لتحقيقها ^(٦).
- ٤- التنمية الاقتصادية عملية تقوم على أساس التخطيط العلمي المدروس من أجل الانتقال من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب في الوصول إليها.

٥- التنمية الاقتصادية عملية تتطلب وجود احتياطي نقدي في يد الدولة للقيام بمختلف البرامج الاجتماعية وتحقيق التعاقدات والاتصالات الدولية. وبالإضافة إلى ما سبق يمكن أن تعرف التنمية الاقتصادية بأنها عمليات مخططة وموجهة في مجالات متعددة تحدث تغييراً في المجتمع لتحسين ظروفه وظروف أفراد من خلال مواجهة مشكلات المجتمع وإزالة العقبات وتحقيق الاستغلال الأمثل للإمكانيات والطاقات بما يحقق التقدم والنمو للمجتمع والرفاهية والسعادة للأفراد^(٧).

ويرى الباحث أن عملية التنمية الاقتصادية بالإضافة إلى ما سبق فإنها تبنى على المعلومات وبيانات مالية سليمة وصحيحة تم مراجعتها مراجعة دقيقة بواسطة مراجع مستقل بحيث يمكن الاعتماد عليها عند وضع الخطط المستقبلية. معوقات التنمية الاقتصادية:

يمكن تبويب معوقات التنمية الاقتصادية إلى ما يلي^(٨):

أولاً: المعوقات الاقتصادية وتشمل:

- ١- انتشار البطالة في المجتمع.
- ٢- ضعف التصنيع.
- ٣- ضعف الإنتاج الزراعي وسوء جودته.
- ٤- الاعتماد على سلعة واحدة.
- ٥- قلة الموارد الطبيعية وسوء استغلالها.
- ٦- نقص التمويل اللازم للاستثمارات المطلوبة.
- ٧- انخفاض متوسط دخل الفرد.
- ٨- الانفتاح الاقتصادي بدون ضوابط تخدم الاقتصاد القومي.
- ٩- تمييز المشروعات الأجنبية عن المشروعات الوطنية.
- ١٠- زيادة معدل التضخم.

ثانياً : المعوقات الاجتماعية ومن أهمها :

- ١- زيادة السكان بدون استغلال كفاء للموارد البشرية .
- ٢- سوء توزيع السكان جغرافياً .
- ٣- انتشار الأمية وانخفاض مستوى التعليم .
- ٤- انخفاض المستوى الصحي .
- ٥- العادات الاجتماعية المرتبطة بنمط الإنفاق الاستهلاكي .

ثالثاً : المعوقات الإدارية ومن أهمها :

- ١- سوء الإدارة وفسادها .
- ٢- عدم واقعية الخطط الاقتصادية الموضوعة .
- ٣- تسرب العمالة الماهرة .
- ٤- نقص الخدمات المختلفة .
- ٥- الاقتتار إلى القدوة الحسنة .
- ٦- الاقتتار إلى الجدية وإرادة الإصلاح .
- ٧- عدم الاستخدام الأمثل للموارد البشرية .
- ٨- عدم ارتباط برامج التنمية بحاجات المجتمع .
- ٩- عدم متابعة المشروعات بالشكل اللازم .

بالإضافة إلى ما سبق فإن الباحث يرى أن عدم وجود بيانات مدققة يعد عائقاً هاماً من معوقات التنمية الاقتصادية حيث يتم الاعتماد على هذه البيانات عند إعداد الخطط المتعلقة بالتنمية الاقتصادية ، وهذه هي مهمة مراجع الحسابات الخارجي الذي يمثل المرسل للمعلومات التي يحتوي عليها تقريره كأداة اتصال أما الرسالة التي يرسلها فتتمثل في راية المهني عن مدى صدق ودقة البيانات الواردة في القوائم المالية التي ستعتمد عليها الخطط فيما بعد ^(٩) .

رابعاً : المعوقات السياسية للتنمية ومنها :

- ١- التبعية السياسية .
- ٢- الاستعمار .
- ٣- عدم الاستقرار السياسي .
- ٤- عدم وجود مناخ ديمقراطي .
- ٥- التفكير القبلي .
- ٦- تمركز القوة السياسية .
- ٧- ضعف المشاركة السياسية .
- ٨- انخفاض الشرعية السياسية للحكومة .

دور مراجع الحسابات في عملية التنمية الاقتصادية :

تتطلب عملية التنمية الاقتصادية متابعة مستمرة من كثير الأجهزة وذلك للتأكد من مطابقة المنفذ فعلاً مع الخطط السابق وضعها^(١٠)، ويعتبر مراجع الحسابات أحد العناصر الأساسية لعملية المتابعة فهو الذي يقوم بمراجعة البيانات المحاسبية التي تستخدم في إعداد الخطط التي سيتم مقارنتها بالبيانات الفعلية للتأكد من تنفيذ الخطط الموضوعة وتحديد أية انحرافات تمهيداً لتحديد أسبابها إن وجدت ، فالعناصر الأساسية لعملية المتابعة تتمثل في^(١١) :

- ١- وجود أجهزة متخصصة للمتابعة .
 - ٢- وضع مؤشرات ومقاييس للمتابعة من خلال دراسة البيانات التاريخية التي تم مراجعتها ومحاولة استقراء الواقع المستقبلي ويجب أن تتوفر في هذه المؤشرات ما يلي^(١٢) :
- أ) الموضوعية .
 - ب) الوضوح وسهولة الفهم .
 - ج) أن تكون قليلة العدد وشاملة .

- ٣- قياس الأداء الفعلي ومقارنته بالخطط .
- ٤- التوجيه بإجراء التصحيح اللازم للانحرافات إن وجدت .
- ٥- وجود نظام فعال لتقارير المتابعة .

ويتضح مما سبق أن مراجع الحسابات عندما يقوم بإبداء رايه عن القوائم المالية فإنه يزيد من الثقة والاعتماد على البيانات الواردة في هذه القوائم ، وبذلك فإن مهنة المراجعة وهي تؤدي خدماتها فإنها تخدم الاقتصاد القومي ، وخاصة وأن لهذه المهنة تقاليدھا التي تضعھا العديد من المنظمات الدولية نظراً لما تؤديه من حماية للاستثمارات وتوفير البيانات اللازمة للخطط الاقتصادية^(١٣) . فالبيانات المحاسبية يجب أن تتصف بمجموعة من الخصائص لكي تكون مفيدة لمستخدميها ومن أهم هذه الخصائص الوثوق وأن تكون قابلة للإثبات وصادقة ومستمدة من مصدر موثوق به^(١٤) .

وبالإضافة إلى ما سبق فإن مراجع الحسابات يقوم بالعديد من الخدمات التي تنعكس بشكل إيجابي على عملية التنمية الاقتصادية ، وبصفة عامة يمكن تقسيم هذه الخدمات إلى مجموعتين^(١٥) :

المجموعة الأولى : الخدمات التقليدية ومنها :

- ١- خدمات مراجعة الحسابات وإبداء الرأي الفني عن القوائم المالية .
- ٢- الخدمات الضريبية مثل إعداد الإقرارات الضريبية للعملاء ومحاولة حل النزاعات مع مصلحة الضرائب .
- ٣- إعداد القوائم المالية .

المجموعة الثانية : الخدمات غير التقليدية ومنها :

- ١- الاستشارات الإدارية كدراست الجدوى وغيرها .
- ٢- المراجعة الإدارية بناءً على طلب العميل .
- ٣- مراجعة الموازنات التخطيطية بناءً على طلب العميل .

- ٤- مراجعة البرامج .
- ٥- التصفية .
- ٦- تقارير الخبرة .
- ٧- أي فحص خاص .
- ٨- مراجعة التنبؤات المالية .



الفصل الثاني

معوقات دور مراجع الحسابات في التنمية الاقتصادية

يلعب مراجع الحسابات دوراً هاماً في تدقيق المعلومات المحاسبية اللازمة لإعداد الخطط الاقتصادية التي تقوم عليها عملية التنمية الاقتصادية إلا أن هناك مجموعة من المعوقات التي تحول دون قيامه بهذا الدور على الوجه الأكمل ومن أهم هذه المعوقات - في رأي الباحث - ما يلي :

- ١- العوامل المؤثرة في استقلال مراجع الحسابات .
- ٢- قصور التشريعات المتعلقة بتنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة .
- ٣- قصور في معايير المراجعة الدولية .
- ٤- عدم الوعي الكافي بأهمية مهنة المحاسبة والمراجعة .

أولاً: العوامل المؤثرة في استقلال مراجع الحسابات

يحاول مراجع الحسابات أن يحافظ على استقلاله عند مزاوله عمله المهني وهذا هو ما يتوقعه منه مستخدمو القوائم المالية ، فالاستقلال ضمان لجودة عملية المراجعة^(١٦)، إلا أن الواقع يؤكد وجود مجموعة من العوامل التي قد تؤثر في استقلال المراجع ومنها على سبيل المثال ما يلي :

- ١- المنافسة بين مكاتب المراجعة للحصول على العملاء و العمل على رضاهم على حساب جودة المراجعة .
- ٢- قيمة الأتعاب واعتماد المراجع عليها كمصدر من مصادر الإيرادات .
- ٣- الخدمات الأخرى التي يقدمها المراجع .
- ٤- ضغوط الإدارة .

وسوف نتناول العوامل السابقة بإيجاز .

١- المنافسة بين مكاتب المراجعة :

يرى البعض أن المنافسة بين مكاتب المراجعة قد تؤدي إلى عدم التحفظ

عند إبداء الرأي عن وقائع يتطلب الواجب المهني الإشارة إليها في التقرير وذلك خوفاً من فقد العملاء في حالة التقرير أو التحفظ بشأن بعض التصرفات المالية للإدارة.

٢- قيمة الأتعاب واعتماد المراجع عليها كمصدر من مصادر الإيرادات :

تمثل الأتعاب أسلوباً من أساليب الضغط على المراجع سواء كانت قليلة أو كثيرة ، فإذا كانت قليلة فإن المراجع قد يجد نفسه أمام كم هائل من الأعمال التي ينبغي مراجعتها بأتعاب لا تتناسب معها الأمر الذي يؤدي إلى تقصير والتأثير على جودة عملية المراجعة ، كما أن هذه الأتعاب إذا كانت كبيرة فإن المراجع قد يحاول إرضاء العميل (أو الإدارة) خوفاً من فقد هذه الإيرادات .

٣- الخدمات الأخرى التي يقدمها المراجع :

أشارت إحدى الدراسات إلى أن مكاتب المراجعة الكبرى تحقق حوالي نصف إيراداتها من الخدمات الأخرى بخلاف عملية المراجعة وبالتالي فإن هؤلاء المراجعين قد يتأثر استقلالهم إذا كانت هذه الخدمات تؤدي لنفس عملاء المراجعة ، وقد قامت إحدى الدراسات باستقصاء كانت تتيجه أن ٤٥٪ من الذين تم استقصاؤهم يعتقدون أن تقديم تلك الخدمات يمكن أن يؤثر على استقلال المراجعين^(١٧) .

٤- ضغوط الإدارة :

قد تمارس الإدارة العديد من الضغوط سواء على المراجع الداخلي أو على المراجع الخارجي للحصول على آراء مؤيدة لمواقفها ، وخاصة وأن الإدارة تلعب دوراً هاماً في إقناع المساهمين أو أصحاب المشروع بتجديد تعيين المراجع أو عزله ، وقد يتأثر المراجع بهذا الضغط وخاصة بالنسبة للمراجع الداخلي الذي يتبع الإدارة من الناحية الفعلية .

ثانياً: قصور التشريعات المنظمة لمهنة المحاسبة و المراجعة

لم توضح معظم التشريعات حدود المسؤولية التي تقع على المراجع في حالة عدم اكتشافه للخطأ أو الغش وإنما جاءت معظم العبارات عامة مثل (من سبب ضرراً للغير وجب مرتكبه بالتعويض) أو (على المراجع أن يبذل العناية المهنية المناسبة) وهي عبارات عامة لا توضح طبيعة العناية المهنية التي يمكن القول أنها مناسبة أو غير مناسبة.

ومن خلال الفكر المحاسبي نجد أن المراجع مسئول فقط عن الأخطاء والتلاعب الذي يظهر أثناء فحصه وبالتالي فإن الأخطاء و التلاعبات المخفاه و التي لا تظهر للرجل العادي فإنه لا يقع على المراجع مسؤولية اكتشافها ، وقد تم تدارك هذا القصور التشريعي في وضع مجموعة من القواعد - من وجهة نظر أصحاب المهنة - التي تحدد مسؤولية المراجع عن الأخطاء و الغش بأن عليه مجموعة من الواجبات ومن أهمها ما يلي^(١٨):

- ١- بذل العناية المهنية القصوى سواء عند تخطيط أو تنفيذ عملية المراجعة .
- ٢- صياغة رأيه بالصورة التي تحدد بدقه حدود فحصه وحدود مسؤوليته .
- ٣- حسن اختيار مساعديه من المؤهلين و المدربين و الذين لديهم خبرة في مراجعة القوائم المالية للعملاء محل الفحص .
- ٤- إذا تكتشفت له بعض الأخطاء من خلال العينة المختارة وجب عليه توسيع نطاق الفحص .
- ٥- تقييم مدى الالتزام الإداري وكفاءة الإدارة في القيام بالأعمال المنوطة بها .
- ٦- توصيف طبيعة الصناعة التي ينتمي إليها العميل محل المراجعة وتحديد الإجراءات المناسبة للمراجعة .
- ٧- الإطلاع على تقارير المراجعة لعدد سابق من السنوات ودراسة رأي المراجعين السابقين .

ثالثاً: قصور في معايير المراجعة المتعارف عليها:

هناك قصور في معايير المراجعة المتعارف عليها بخصوص مدى مسؤولية المراجع عن اكتشاف الأخطاء و الغش و التصرفات غير القانونية ، ونظراً لأن مستخدمي القوائم المالية كانوا يتوقعون من المراجع أن يقوم باكتشاف جميع حالات الغش والتصرفات غير القانونية والأخطاء فقد نتج عن ذلك ما يسمى بفجوة التوقعات Expectation Gap والتي ترجع إلى اختلاف جودة ومستوى أداء عملية المراجعة عما هو متوقع من مستخدمي القوائم المالية ، وتعرضت مهنة المراجعة لانتقادات شديدة بسبب عدم وجود معايير تحدد مسؤولية المراجع عن الأخطاء والغش والتصرفات غير القانونية مما أدى إلى ظهور النشرات والمعايير التالية:

- ١- نشرة إجراءات المراجعة رقم ٣٠ في عام ١٩٦٠م والتي تضمنت أن المراجع لا يعد مسؤولاً بشكل إيجابي عن اكتشاف الغش وإن كان يجب عليه أن يكون حذراً ومدركاً لإمكانية وجود الغش ، ونرى من هذه النشرة أنها لم تحدد بشكل قاطع مسؤولية المراجع .
- ٢- نشرة معايير المراجعة رقم ١٦ في عام ١٩٧٧م والتي ألزمت المراجع بضرورة التخطيط لعملية المراجعة إلا أنها قد ذكرت أن المراجع يعد مسئولاً في نطاق الحدود اللازمة لعملية المراجعة، وقد أدى ذلك إلى عدم إمكانية الاعتماد على القوائم المالية المدققة .
- ٣- نشرة معايير المراجعة رقم ١٧ في عام ١٩٧٧م الصادرة من المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين بخصوص المسؤولية عن التصرفات غير القانونية وقد ذكرت تلك النشرة أنها خارج نطاق الكفاءة المهنية .
- ٤- نشرة المراجعة رقم ٥٣ في عام ١٩٨٨م والتي تطلبت من المراجع تخطيط عملية المراجعة لتوفير تأكيد معقول وممارسة تؤدي إلى اكتشاف الغش . وبذلك فإن هذه النشرة قد أدت على اتساع نطاق مسؤولية المراجع إلا أن تفسير المقصود من (التأكيد المعقول) سوف يعتمد على التقرير المهني للمراجعين وللقضاه عند حكمهم في الدعاوى المرفوعة على المراجعين .

- ٥- النشرة رقم ٥٤ في عام ١٩٨٨م بشأن التصرفات غير القانونية أيضاً لا توفر ضماناً لمسئولية المراجع عن اكتشافها .
 - ٦- النشرة الصادرة عن مجلس معايير المراجعة في مايو ١٩٩٦م والتي حددت مجموعة من العوامل التي يجب على مراجعي الحسابات أخذها في الحسبان عند أداء عملية المراجعة وهي :
 - (أ) خصائص الإدارة .
 - (ب) ظروف الصناعة .
 - (ج) الخصائص التشغيلية والاستقرار المالي .
- إلا أنها أيضاً لا تعد كافية لتحديد مسؤولية المراجع عن اكتشاف الغش و الأخطاء وأن كانت ستؤدي إلى تحسين جودة عملية المراجعة .
- رابعاً: عدم الوعي الكافي بأهمية مهنة المحاسبة والمراجعة
- على الرغم من أهمية دور مراجع الحسابات في الحفاظ على موارد المنشآت على اختلاف أنواعها إلا أن هناك عدم وعي بأهمية مهنة المحاسبة و المراجعة وبصفة خاصة في الدول النامية ويتضح ذلك من الأمور التالية :
- ١- لا تلجأ بعض المنشآت إلى الاستعانة بمراجع خارجي إلا في الأحوال التالية :
 - (أ) إذا كان تعيين مراجع الحسابات إلزامياً كما هو الحال بالنسبة لشركات المساهمة وشركات الأموال عموماً .
 - (ب) إذا كان المراجع سوف يتدخل لدى السلطات الضريبية لتخفيض المستحقات الضريبية التي على المنشأة .
 - (ج) إذا كانت تريد قرضاً يساعد في التوسع في مشروعاتها ويتطلب ذلك قوائم مالية معتمدة ومدققة .
 - ٢- اقتصار مهنة المحاسبة و المراجعة على إعداد ومراجعة القوائم المالية دون التدخل في أمور قد تكون أكثر أهمية من ذلك ومنها :

أ) عدم قيام المراجع بالاشتراك أو المصادقة على أية تنبؤات أو خطط مالية مستقبلية .

ب) عدم قيام المراجع بإعداد تقرير عن الأداء الاجتماعي للمنشآت رغم أهمية ذلك .

ج) عدم قيام المراجع بالتقرير عن التزام المنشأة في الحفاظ على البيئة أو ما يسمى بالمراجعة البيئية .

٣- عدم وجود لجان للمراجعة - في كثير من الدول النامية - رغم أهميتها لضمان استقلال المراجع وللحد من حالات الغش الإداري، وهناك العديد من الأسباب التي تحتم وجود هذه اللجان ومنها :

أ) أن الإدارة تحاول تحسين جودة التقارير المالية التي تقوم بإعدادها بنفسها ، ووجود لجان للمراجعة يمكن أن يساهم في زيادة جودة هذه التقارير^(١٩) .

ب) الاهتمام المتزايد بأهمية وجود مثل هذه اللجان في المنشآت بصفة عامة والشركات المساهمة بصفة خاصة حيث أكدت العديد من المنظمات المهنية على دور لجنة المراجعة مثل مجمع المراجعين الداخليين في عام ١٩٣٢م والمجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين في عام ١٩٩٣م ، ومجمع المحاسبين القانونيين بالانجلترا وويلز ١٩٩٣م^(٢٠) .

ج) الدور الهام الذي ستلعبه هذه اللجنة في تحسين جودة عملية المراجعة وانعكاس ذلك كله على التنمية الاقتصادية .

خامساً: عدم الاهتمام بإدارة المراجعة الداخلية :

تعتبر المراجعة الداخلية أحد العوامل الهامة التي يأخذها مراجع الحسابات الخارجي في الحسابان عند تقييمه لنظام الرقابة الداخلية وتحديد حجم العينة التي سيقوم بفحصها ، إلا أن الواقع يؤكد عدم اهتمام بعض المنشآت بهذه المراجعة الداخلية ولا يوجد بها إدارة للمراجعة الداخلية وترتب على ذلك ما يلي :

- أ) ضعف الرقابة الداخلية على موارد المنشآت وخططها وتأثير ذلك سلباً على التنمية الاقتصادية
- ب) وجود كثير من حالات الغش والأخطاء و التصرفات غير القانونية التي لا يتمكن المراجع الخارجي من اكتشافها .
- ج) عدم استقلال المراجع الداخلي وعدم قيامه بواجبه على أكمل وجه .



الفصل الثالث

التطوير المقترح لدور مراجع الحسابات لتحقيق التنمية الاقتصادية

بينما في الفصل السابق المعوقات التي تؤثر على الدور الذي يمكن أن يلعبه مراجع الحسابات في عملية التنمية الاقتصادية وبناءً عليها يمكن أن نقترح مجموعة من الإجراءات التي قد تساهم في تطوير دور المراجع ومنها ما يلي :

أولاً: تدعيم استقلال مراجع الحسابات الخارجي :

لا شك أن الاستقلال أحد المعايير الهامة التي تضمن جودة عملية المراجعة ولتدعيم هذا الاستقلال نضع مجموعة من الضوابط وخاصة ما يلي :

١- حماية المراجع من العزل غير المبرر و الذي يرجع في معظمة إلى الخلافات المتكررة مع الإدارة وعدم استجابته للضغوط التي تمارس عليه ^(٢١) ويكون ذلك من خلال تفعيل دور لجان المراجعة لما يمكن أن تمثله من دور هام في تحسين جودة التقارير المالية للمنشآت لأنها تكفل تدعيم استقلال المراجعين الخارجيين من خلال ممارسة الأنشطة التالية :

أ) التوصية بتعيين المراجعين الخارجيين وتحديد أتعابهم أو تغييرهم بعد التأكد من أن التغيير ليس بسبب موقف المراجع من التصرفات غير القانونية للإدارة وبذلك فهي تحمي المراجع من ضغوط الإدارة في هذا الشأن ^(٢٢) .

ب) الموافقة على إسناد الخدمات الاستشارية للمراجع وتحديد أتعابها حتى لا يصبح وسيلة من الوسائل المؤثرة في استقلاله ، بل إن لجنة المراجعة عليها أن تقيم استقلال المراجعين بصفة دورية ^(٢٣) .

ج) فحص جوانب عدم الاتفاق بين الإدارة ومراجعي الحسابات الخارجيين وذلك لضمان الاستقلال ولضمان جودة عملية المراجعة و الوقاية من إعداد تقارير مالية مضللة ^(٢٤) .

٢- أن تضع المنظمات المهنية نظاماً يكفل تعيين المراجعين وتغييرهم بدون التدخل من إدارة المنشآت أو الضغط عليهم .

ثانياً: تطوير التشريعات المتعلقة بمهنة المحاسبة والمراجعة :

ينبغي تطوير التشريعات المتعلقة بتنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة بالشكل الذي يعطي للمراجع دوراً أكبر في مراجعة خطط التنمية الاقتصادية على مستوى المنشآت التي يراقبها وأن يسمح له بأن يتعدى دوره مجرد المصادقة على القوائم المالية والشهادة بصحتها إلى التنبؤ بأحوال المنشأة محل الفحص وتحديد مدى تقدمها أو انهيارها ومدى التزامها بتنفيذ الخطط الواردة في موازنتها التخطيطية ومقارنة المخطط بالفعلي وتحديد الانحرافات وأسبابها إن وجدت .

ثالثاً: تطوير معايير المراجعة الدولية :

بحيث تركز على ضرورة قيام المراجع بتقييم الوضع العام للمنشأة محل الفحص وعدم اقتصره على مراجعة القوائم المالية فقط وإنما تكون هناك معايير ملزمة للمراجع بالتقرير عن أحوال المنشأة المتوقعة ومدى إمكانية استمرارها في سوق الأعمال ، و التقرير أيضاً عن مدى التزامها بالخطط الواردة في موازنتها التخطيطية وبذلك نضمن تنفيذ مشروعات التنمية الاقتصادية .

رابعاً: إظهار أهمية مهنة المحاسبة والمراجعة :

حيث يجب مخاطبة المهتمين والمستخدمين للقوائم المالية بأهمية مهنة المحاسبة والمراجعة وأنها ضرورية للحفاظ على موارد المنشآت التي سيعهد إليها بتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية .

خامساً: الاهتمام بإدارة المراجعة الداخلية :

ويكون ذلك من خلال ما يلي :

١- ضرورة وضع هذه الإدارة في المكان اللائق بها في الهيكل التنظيمي للمنشأة ويفضل أن تتبع لجنة المراجعة السابق الإشارة إليها بدلاً من تبعيتها لإدارة الشركة حتى نضمن استقلالها وجودة عملها .

٢- أن يذكر المراجع الخارجي في تقريره صراحة عدم وجود إدارة مراجعة داخلية في الحالات التي يجد فيها ذلك حتى ولو كانت القوائم المالية قد أعدت بطريقة سليمة حتى يمكن للقارئ أن يكون حذراً وأن يدرك أن عدم وجود مثل هذه الإدارة سيؤثر على نظام الرقابة الداخلية وسوف ينعكس ذلك كله في النهاية على مدى التزام المنشأة بتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية .

سادساً: التركيز على المراجعة الإدارية :

يجب التركيز على المراجعة الإدارية باعتبارها وسيلة هامة لضمان تحقيق التنمية الاقتصادية .

سابعاً: الاهتمام بالتأهيل العلمي و العملي لمراجع الحسابات :

ينبغي الاهتمام بالتأهيل العملي و العملي لمراجع الحسابات ويكون ذلك من خلال تطوير مناهج التعليم التجاري بصفة عامة و التعليم المحاسبي بصفة خاصة و يبنى هذا التطوير على ثلاثة أركان أساسية هي^(٢٥) :

١- هيكل المعلومات المتخصصة المتطورة و التي ترتبط ارتباطاً مباشراً بالموضوعات المعاصرة مثل استخدام الحاسبات الآلية في مجال المحاسبة و التجارة الالكترونية وغيرها من الموضوعات الحديثة .

٢- وجود عملية مستمرة ومعروفة لتوفير المعلومات المتخصصة المطلوبة للأعضاء لضمان اطلاعهم عليها واستخدامها في الممارسة العملية ، وهنا يقع على عاتق المسؤولين عن المهنة - سواء كانوا في مجال الممارسة أو في مجال التعليم - أن يعيدوا النظر في مناهج التعليم المحاسبي من وقت لآخر وفي طريقة تدريسه للتأكد من مواكبته لمستجدات العصر .

٣- مستوى من المؤهلات المهنية التي تحكم دخول المهنة وتحقيق ذلك من خلال عدم الاكتفاء بالمؤهل الخاص بالمحاسبة كتخصص وإنما لأبد من التدريب

كشروط لدخول المهنة وأن يكون هناك امتحان تجريه المنظمات المهنية مع استثناء أساتذة الجامعات من هذه الامتحانات بالطبع .

ثامناً: إضافة معايير مراجعة لتحقيق التنمية الاقتصادية :

إن المعايير الحالية - في رأي الباحث - غير كافية لتحقيق التنمية الاقتصادية وإنما لابد من وجود معايير إضافية للوصول إلى هذه الأهداف ومنها :

١- معيار التحقق من نتائج تنفيذ البرامج و الخطط الموضوعة وطبقاً لهذا المعيار فإن مراجع الحسابات عليه أن يتأكد من أن البرامج و الخطط الموضوعة قد تم تنفيذها وأن ينص على ذلك صراحة في تقريره ، وأسباب عدم التنفيذ إن وجدت .

٢- معيار التحقق من الاقتصاد والكفاءة في استغلال الموارد وطبقاً لهذا المعيار فإن على المراجع أن يوضح في تقريره ما إذا كانت المنشأة قد نجحت في استغلال مواردها بشكل كفء واقتصادي ، مع الأخذ في الحسبان المفاهيم المتعددة للكفاءة التي يمكن إيجازها فيما يلي :-

(أ) كفاءة الإنتاج و التي تعني الحصول على أكبر كمية من الإنتاج من نفس كمية المدخلات .

(ب) كفاءة المدخلات و التي تعني الحصول على نفس كمية الإنتاج من كمية أقل من المدخلات .

(ج) الكفاءة المختلطة وهي بمثابة العلاقة المثلي بين المدخلات و المخرجات .

(د) الكفاءة المثالية وهي تعبر عن المستوى المرغوب من الكفاءة بعد الأخذ في الحسبان القيود المفروضة على الموارد المتاحة .

٣- معيار مراجعة التكاليف و العوائد الاجتماعية وطبقاً لهذا المعيار يقوم المراجع بالنص في تقريره عن مراجعته للدور الاجتماعي للمنشأة محل الفحص .

٤- معيار المراجعة البيئية وطبقاً لهذا المعيار يذكر المراجع في تقريره مدى التزام المنشأة بقوانين البيئة .

الخلاصة و النتائج و التوصيات

حاول الباحث في هذا البحث تطوير دور مراجع الحسابات لتحقيق التنمية الاقتصادية ، حيث تناول في الفصل الأول دور مراجع الحسابات في تحقيق التنمية الاقتصادية حيث تم بيان مفهوم التنمية الاقتصادية ودور مراجع الحسابات في تحقيقها أما في الفصل الثاني فقد تناول المعوقات التي تعوق مراجع الحسابات عن أداء دوره المطلوب منه لتحقيق التنمية الاقتصادية أما الفصل الثالث والأخير فقد تناول التطوير المقترح لدور مراجع الحسابات لتحقيق التنمية الاقتصادية ، ومن خلال البحث تم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها ما يلي :

أولاً : هناك العديد من التعريفات للتنمية الاقتصادية ركزت جميعها على أنها إجراءات وعمليات متتالية يشترك فيها كل أفراد المجتمع على أساس علمي ومدرّوس ومخطط من أجل الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة .

ثانياً : هناك العديد من المعوقات التي تعوق تحقيق التنمية الاقتصادية ومن أهمها :

١- المعوقات الاقتصادية .

٢- المعوقات الاجتماعية .

٣- المعوقات الإدارية .

٤- المعوقات السياسية .

ثالثاً : يعد عدم توفير البيانات السليمة والدقيقة و المراجعة بواسطة مراجع خارجي موثوق فيه أحد المعوقات الأساسية لعملية التنمية الاقتصادية .

رابعاً : يعد مراجع الحسابات أحد العناصر الأساسية اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية باعتباره يمثل عملية متابعة للمشروعات الاقتصادية وتقوم عملية المتابعة على أركان أساسية هي :

١- وجود أجهزة متخصصة للمتابعة .

٢- وضع مؤشرات ومعايير يقاس عليها .

- ٣- قياس الأداء الفعلي ومقارنته بالمخطط .
 - ٤- التوجيه بإجراء التصحيح اللازم للانحرافات أن وجدت .
 - ٥- وجود نظام فعال لتقارير المتابعة .
- ويقوم مراجع الحسابات بجزء كبير من الخطوات السابقة .
- خامساً : يقدم مراجع الحسابات العديد من الخدمات التي تساهم في عملية التنمية الاقتصادية وتتكون تلك الخدمات من مجموعتين :
- الأولى : الخدمات التقليدية مثل خدمات المراجعة و الخدمات الضريبية و التسجيل في الدفاتر وإعداد القوائم المالية .
- الثانية : الخدمات غير التقليدية مثل الاستشارات ودراسات الجدوى و المراجعة الإدارية و مراجعة الموازنات التخطيطية و مراجعة البرامج و التصفية و تقارير الخبرة و مراجعة التنبؤات و الخطط لمالية المستقبلية .
- سادساً : هناك معوقات تعوق مراجع الحسابات عن أداء دوره في عملية التنمية الاقتصادية وهي :
- ١- العوامل المؤثرة في استقلال مراجع الحسابات مثل المنافسة بين مكاتب المراجعة و قيمة الأتعاب و الخدمات الأخرى بخلاف المراجعة و ضغوط الإدارة .
 - ٢- قصور التشريعات المنظمة لمهنة المحاسبة و المراجعة وعدم وضوح مدى مسئولية مراجع الحسابات عن الأخطاء و الغش و التصرفات غير القانونية .
 - ٣- قصور معايير المراجعة المتعارف عليها و حصر دور المراجع في إبداء الرأي عن القوائم المالية دون الدخول في أمور هامة جداً لتحقيق التنمية الاقتصادية مثل : - مراجعة التنبؤات - المراجعة البيئية - المراجعة الاجتماعية - المراجعة الإدارية .

٤- عدم الوعي الكافي بأهمية مهنة المحاسبة و المراجعة ويتضح ذلك من الأمور التالية :

أ) عدم تعيين مراجع حسابات إلا إذا كان ذلك إلزامياً .

ب) اقتصار المهنة على مراجعة القوائم المالية .

ج) عدم وجود لجان مراجعة .

٥- عدم الاهتمام بإدارة المراجعة الداخلية وعدم وجودها في العديد من المنشآت الأمر الذي يؤثر على قوة الرقابة الداخلية للمنشأة .

سابعاً : هناك مجموعة من المقترحات لتطوير دور مراجع الحسابات في عملية التنمية الاقتصادية ومنها :

٦- تدعيم استقلال مراجع الحسابات من خلال وجود لجان للمراجعة .

٧- تطوير التشريعات المتعلقة بمهنة المحاسبة والمراجعة .

٨- تطوير معايير المراجعة الدولية .

٩- التوعية بأهمية مهنة المحاسبة و المراجعة .

١٠- الاهتمام بإدارة المراجعة الداخلية .

١١- التركيز على المراجعة الإدارية باعتبارها وسيلة هامة لضمان تحقيق التنمية الاقتصادية .

١٢- الاهتمام بالتأهيل العلمي و العملي لمراجع الحسابات .

١٣- إضافة مجموعة من المعايير لتحقيق التنمية الاقتصادية .

وبناءً على النتائج السابق فإن الباحث يوصي بما يلي :

١- ضرورة توفير البيئة الاقتصادية و الاجتماعية والإدارية السليمة و الصحيحة التي تساعد المراجع في القيام بدوره في عملية التنمية الاقتصادية .

٢- ضرورة إعادة النظر في التشريعات المنظمة لمهنة المحاسبة و المراجعة وذلك لتحديد نطاق مسؤوليته من ناحية ولعدم اقتصاره على مراجعة القوائم المالية فقط .

- ٣- ضرورة وضع معايير مراجعة دولية تلزم المراجع وعملاء المراجعة بالتقرير عن الالتزام البيئي للمنشآت وكذلك الالتزام بتنفيذ الخطط الواردة في موازاناتها التخطيطية .
- ٤- ضرورة وضع نظام للجانب لمراجعة وتكون إلزامية في جميع المنشآت وذلك ضماناً لاستقلال مراجع الحسابات ولعدم تعرضه لضغوط الإدارة .
- ٥- ضرورة إلزام المنشآت على جميع مستوياتها بمراجعة حساباتها من مراجع خارجي حتى تضمن سلامة البيانات الواردة في قوائمها المالية .
- ٦- ضرورة وضع نظام من قبل المنظمات المهنية تكفل تعيين أو عزل مراجعي الحسابات بدون تدخل من الإدارة وذلك ضماناً أيضاً لاستقلال المراجع .
- ٧- ضرورة قيام المنظمات المهنية بوضع نظام لتسجيل الأعضاء يشترط وجوب اجتياز الامتحانات التي تضمن تأهيله العملي والعلمي ومواكبته لمستجدات العصر ومشاكله .

هوامش البحث

- ١- محمد علي وآخرون ، دراسات في التغير الاجتماعي ، دار الكتب الجامعية ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٧٤ ، ص ٢٠٥ ، ٢٠٦ .
- ٢- د/ محمد شفيق ، دراسات في التنمية الاقتصادية ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، ٢٠٠٤ ، ص ١٢ .
- ٣- محي الدين نصرت وآخرون ، تنمية المجتمعات الريفية ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ١٩٧١ ، ص ٣٠٠ ، ٣٠١ .
- ٤- عبد المنعم شوقي ، أحمد الدفراوي ، تنمية المجتمع الريفي ، الشركة المتحدة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٧٦ ، ص ٢ .
- ٥- م . ن . هوج ، مساهمة التصنيع في التنمية الريفية ، مجلة التنمية والتقدم الاجتماعي والاقتصادي ، منظمة تضامن الشعوب الإفريقية والآسيوية ، العدد ١٢ ، السنة الرابعة ، ١٩٨٠ ، ص ٥ ، ٦ نقلاً عن : د/ محمد شفيق ، مرجع سابق ، ص ١٤ .
- ٦- د . سيد عويس ، المعوقات الثقافية والتنمية ، مؤتمر علم الاجتماع والتنمية في مصر ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، مايو ١٩٧٣ ، ص ١ .
- ٧- د/ محمد شفيق ، مرجع سابق ، ص ٢٠ .
- ٨- المراجع السابق ، ص ٧٦ ، ٩٦ .
- ٩- د/ عبدالفتاح الصحن وآخرون ، أصول المراجعة ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٠ ، ص ١٠ .
- ١٠- د/ وليد عزيز ، متابعة تنفيذ خطط التنمية : نحو نظام متكامل وفعال ، المنظمة العربية للعلوم الإدارية ، إدارة البحوث والدراسات ، عمان - الأردن ، ١٩٨٦ ، ص ٩ : ١١ .
- ١١- المرجع السابق ، ص ١٥ : ١٧ .
- ١٢- المرجع السابق ، ص ١٦ .

- ١٣- د/ احمد نور ، مراجعة الحسابات ، بدون ناشر ، ١٩٩٩ ، ص د .
- ١٤- د/ ناصر خليفة عبدالمولي ، د/ أشرف يحيى الهادي ، دراسات في النظم المحاسبية وتطبيقاتها ، المكتبة الأكاديمية ، القاهرة ، ٢٠٠٢ ، ص ٢٣ .
- ١٥- د/ عبدالفتاح الصحن وآخرون ، مرجع سابق ، ص ١٦ ، ١٧ .
- ١٦- د/ محمد محمود عبدالمجيد وآخرون ، المراجعة المتقدمة ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، ٢٠٠٤ ، ص ٣٥٤ .
- ١٧- نقلاً عن المصدر السابق ، ص ٣٥٥ .
- ١٨- المرجع السابق ، ص ٣٥٨ .
- 19- Scarbough, D. P. Rama D. V. and Raghundan K., "Audit Committee Composition and intraction with internal Auditing: Canadion Evidence Accouunting Horizons, March 1998 , P. 52 .
- 20- Jack A., "Audit Committees: A Guide for Non – Executive Directors", The Institute of chartered Accountants in England and Wales, London, 1993, P.2.
- ٢١- زكريا عبدالصمد سليمان الجابري ، العوامل المؤثرة في تعيين وعزل مراجع الحسابات ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التجارة – جامعة الأزهر ، القاهرة ، ٢٠٠٢ ، ص ١٢٠ .
- ٢٢- د/ عبدالفتاح الصحن وآخرون ، مرجع سابق ، ص ٥٩ .
- 23- Rittenberg , L. E, and Nair R. D., Improving the Effecteveness of Audit Committees , the Instute of management Accountants , New Jersey, 1993, P.16.
- ٢٤- د/ ذكاء محمد محمد خليفة ، العلاقة بين نوع تقرير المراجعة وعزل المراجع في ظل وجود أو عدم وجود لجنة للمراجعة بالشركة وأثر ذلك على استقلال المراجع ، المجلة العلمية لتجارة الأزهر ، العدد ٢٠ ، يوليو ١٩٩٤ ، ص ٢٤٢ .
- ٢٥- د/ أحمد نور ، مراجعة الحسابات ، مرجع سابق ، ص ٢٧ .